

Distr.: General  
2 July 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البند ٤٦ من القائمة الأولوية\*

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي دول مجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وإلى أعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي السابع للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المقدم من رئيسة المحكمة الدولية لرواندا وفقاً للمادة ٣٢ من نظامها الأساسي (انظر قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المرفق) التي تنص على ما يلي:

”يقدم رئيس المحكمة الدولية لرواندا التقرير السنوي للمحكمة الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة“.

\* A/57/50/Rev.1

التقرير السنوي السابع للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

## الجزء الأول

### عرض عام

#### القضايا

١ - حتى تاريخ صدور هذا التقرير، وجهت المحكمة الاتهام إلى ٨٠ شخصا، يوجد ٦٠ منهم في الحبس الاحتياطي و ٢٠ مطلق السراح. وصدرت أوامر بإلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص الـ ٢٠ ومن المطلوب تعاون الدول لتأمين إلقاء القبض عليهم. ومن بين الأشخاص الـ ٦٠ الذين ألقى القبض عليهم بالفعل، صدرت أحكام على ٨ منهم، وأطلق سراح شخص واحد، وهناك ٢٢ منهم قيد المحاكمة في محاكمات جارية، و ٢٩ في الحبس الاحتياطي في انتظار بدء محاكمتهم. وأعلنت المدعية العامة أنها مستعدة لبدء المحاكمة في ٧ قضايا، تشمل ١٣ شخصا من بين الأشخاص الـ ٢٩ الموجودين في الحبس الاحتياطي. غير أن الدوائر الابتدائية تشارك حاليا بكامل طاقتها وستشارك في المحاكمات الجارية للأشخاص المتهمين الـ ٢٢ حتى نهاية ولاية القضاة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، ولذلك لن يكون في إمكانهم إجراء أي محاكمات جديدة سواء في القضايا السبع الجاهزة للمحاكمة أو في القضايا المتبقية للمحتجزين الـ ١٦ المنتظرين للمحاكمة.

#### المحاكمات

٢ - خلال السنة قيد الاستعراض، شاركت المحكمة بنشاط في المحاكمات. وهناك تسع محاكمات جارية لـ ٢٢ متهما أمام ثلاثة دوائر ابتدائية. وتضطلع كل دائرة ابتدائية بإجراء ثلاث محاكمات بطريقة متزامنة في مراحل تستغرق من أسبوعين إلى ٦ أسابيع لكل محاكمة.

٣ - وهذا النظام الذي يقضي بإجراء محاكمات عديدة مرهق للقضاة ويستلزم وضع خطط وجدول بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم نحو ٦٠ من محامي الدفاع من مختلف البلدان، ومع ذلك، وفي ضوء العدد الكبير من المتهمين الموجودين في الحبس الاحتياطي والمدة الطويلة لاحتجازهم، اضطر القضاة للاضطلاع بهذا النمط من العمل من أجل: (أ) توفير العدالة السريعة لأشخاص في انتظار المحاكمة؛ (ب) تقديم أكبر عدد ممكن من المتهمين إلى المحاكمة؛ (ج) استخدام الموارد وقاعات المحاكمة المتاحة إلى أقصى حد؛ (د) تقديم موعد استكمال ولاية المحكمة.

٤ - وتقدمت المحاكمات التسع الجارية إلى مراحل مختلفة. وأصبحت محاكمتان تشمل ثلاثة متهمين على وشك الاكتمال؛ إذ تجري المداولات بشأن الحكم في محاكمة واحدة وفي الأخرى يجري الاستماع إلى الحجج الختامية. وفي ثلاث محاكمات لثلاثة متهمين، اختتم الادعاء تقديم مرافعته ولا يزال الدفاع يقدم مرافعته. وفي القضية السادسة

### دعاوى الاستئناف

٨ - أصدرت دائرة الاستئناف خلال الفترة قيد الاستعراض حكما على أساس الوقائع الموضوعية، وتسعة قرارات في دعاوى استئناف عارضة و ٢٤ قرارا وأمرآ آخر. ويجري حاليا النظر في استئنافين على أساس الوقائع الموضوعية. واعتزمت دائرة الاستئناف عقد جلسات الاستماع للاستئناف خلال الفترة قيد الاستعراض، ولكن نظرا لتقديم عدد كبير من الالتماسات، أتيح للأطراف وقتا إضافيا للأعمال التحضيرية. وكان من المقرر الاستماع إلى الاستئناف في الفترة من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في أروشا.

### الادعاء

٩ - قامت المدعية العامة، خلال الفترة قيد الاستعراض بتتقيق استراتيجيتها لإجراء تحقيقات والتحضير للمحاكمات. ونقحت المدعية العامة برنامجها المقبل للتحقيقات من العدد المقدر أصلا والبالغ ١٣٦ من المشتبه فيهم الجدد وستجري الآن تحقيقات مع ١٤ فردا جديدا، علاوة على ١٠ تحقيقات جارية. وستتختم لوائح الاتهام الجديدة ال ٢٤ الناتجة عن ذلك، والتي تعتمزم المدعية العامة تقديمها للتصديق عليها بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، برنامجها للتحقيق.

١٠ - وعلاوة على ذلك، حددت المدعية العامة ٤٠ من المشتبه فيهم تعتمزم إحالتهم إلى الهيئات القضائية الوطنية لمحاكمتهم. ويوجد ١٥ من هؤلاء المشتبه فيهم في بلدان اعتمدت مبدأ الولاية القضائية العالمية ويمكن محاكمتهم في هذه البلدان. ويمكن إحالة قضايا ٢٥ من المشتبه فيهم الآخرين الذين لا يشغلون مناصب عليا ذات مسؤولية إلى السلطات الرواندية. ولهذا الغرض، تعتمزم المدعية العامة إدراج قاعدة جديدة بالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، هي

لثلاثة متهمين، من المتوقع أن يختتم الادعاء مرافعته في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٥ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، من المحتمل إصدار ثلاثة أحكام تتعلق بأربعة متهمين ويتعين ملاحظة أنه بينما يتحمل نظام المحاكمات المتعدد المسارات محاكمات لأقصى عدد ممكن من المتهمين، فإن الأثر اللازم المترتب على ذلك هو تمديد تاريخ نظر كل من هذه المحاكمات.

٦ - وقد تعتبر إجراءات الدعاوى بطيئة، ولكن يتعين على القضاة الالتزام بطريقة شاملة ودقيقة بالقواعد المقبولة دوليا للمحاكمات العادلة، مع إيلاء الاحترام الكامل لحقوق المتهمين. وتصدر الإشارة إلى أن قرارات وأحكام الدوائر الابتدائية قد تأكدت في جميع دعاوى الاستئناف الست التي نُظرت حتى الآن. وحظيت السوابق القضائية التي أُرستها المحكمة بتأييد ملموس من الأكاديميين، وممثلي الدول الأعضاء، وهيئات المجتمع المدني، وتعد مجموعة من السوابق الموثوق بها للمحكمة الجنائية الدولية.

### الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمات

٧ - علاوة على المحاكمات التسع الجارية، قامت الدوائر الابتدائية خلال الفترة قيد الاستعراض بالفصل في التماسات تمهيدية وأشرفت على الأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمات في ٢١ قضية تضم ٢٩ متهما. وأسفرت هذه الأنشطة القضائية عن صدور قرارات في أكثر من ١٠٠ التماس، وجلسات الاستماع للمثول الأولي للمتهمين، ومؤتمرات تحديد المراكز، وجلسات الاستماع السابقة للمحاكمات، وأوامر جدولة. وعقدت أيضا جلسات استماع للتصديق قام فيها القضاة بالتصديق على ١٤ لائحة اتهام جديدة.

السابقة للمحاكمات وإجراءات المحاكمات، وممارسة رقابة قضائية أكبر على الدعاوى ومواءمة السوابق القضائية، والتعاون بين المحكمتين. وصمم جميع القضاة على كفالة استكمال ولاية المحكمة في غضون فترة زمنية معقولة وأحاطوا علماً برسالة السيد كوريل بشأن قلق الدول الأعضاء إزاء تصاعد ميزانيات المحكمتين.

١٤ - في الحلقة الدراسية، عرض القاضي رئيس دائرة الاستئناف بالمحكمة الدولية لرواندا خطة إصلاحية تضع مخططاً لعملية لكفالة تنظيم أفضل لعمل دائرتي الاستئناف بالمحكمتين. وقُدمت مقترحات لتحسين ممارسات التنظيم والإدارة لدائرتي الاستئناف في ضوء الزيادة المتوقعة في عبء العمل. وقُدمت ثلاثة مقترحات ترمي إلى تحقيق تساوق السوابق القضائية لدائرتي الاستئناف، لا سيما هيكل تنظيمي جديد، وإنشاء نظام أكثر تواتراً لتعميم المعلومات وإقامة قاعدة بيانات مشتركة. ودارت مناقشة عامة بشأن طبيعة دعاوى الاستئناف والقيود المفروضة على عدد دعاوى الاستئناف العارض، والتي تعتبر عديدة في حالة دائرة استئناف المحكمة الدولية لرواندا؛ والتزمت دائرة استئناف المحكمة الدولية لرواندا مع ذلك بأحكام تُقصر دعاوى الاستئناف العارض على فئات محددة من المسائل القضائية.

١٥ - ونفذ القضاة تدابير لممارسة رقابة قضائية أكبر على الإجراءات، والتي ترد تفاصيلها في الجزء الثاني من هذا التقرير. وعقدوا مؤتمرات سابقة للمحاكمات ومؤتمرات لتحديد المراكز، واجتماعات غير رسمية منتظمة مع محامي كلا الطرفين لتبسيط إجراءات المحاكمة، وتحديد عدد الشهود الذين يتم استدعاءهم للشهادة، والوثائق التي ستقدم كمستندات، ووضع شروط لطول مدة شهادة الشهود. وأصدروا أمراً بعدم دفع التكاليف للمحامي المتدرب من المحكمة، كوسيلة لتشجيع الالتماسات غير الموضوعية وإساءة استخدام العملية الواجبة. وجرى التصرف في الالتماسات

القاعدة ١١ مكرراً، تماثل القاعدة الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتسهيل إحالة القضايا إلى رواندا، والتي جرى التصديق بالفعل على لوائح الاتهام الخاصة بها، بشرط عدم توقيع عقوبة الإعدام.

١١ - وظلت وظيفة نائب المدعي العام شاغرة لمدة تزيد على العام. ويعد هذا من دواعي الانشغال، إذ أن غياب مثل هذا المسؤول الرئيسي، لكي يضطلع بصفة خاصة بمهام مكتب المدعي العام في كيغالي، سيكون له أثر عكسي على نوعية ووتيرة الأعمال التحضيرية للمحاكمات التي تضطلع بها المدعية العامة. وتحاول المدعية العامة اختيار مرشح مناسب لهذا الشاغر.

### قلم المحكمة

١٢ - تولى المسجل منصبه في آذار/مارس ٢٠٠١، وعُين نائب المسجل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وبتعيين نائب للمسجل، الذي يتولى مسؤولية شعبة الخدمات القضائية والقانونية، عزز قلم المحكمة قدرة المسجل على تقديم الدعم القضائي والإداري للدوائر، وللادعاء وللدفاع. ولم تنشئ المحكمة، للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مجلساً للإدارة. ومع ذلك، يعقد الرئيس، في الممارسة العملية، اجتماعات منتظمة مع المسجل والمدعية العامة لتنسيق إدارة المحكمة.

### التدابير المتخذة لتعزيز المهام القضائية والتعجيل بالمحاكمات

١٣ - شارك قضاة المحكمة، مع قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في حلقة دراسية قضائية في دبلن في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. واستضافت الحلقة الدراسية كلية ترينيتي وحكومة أيرلندا وحضرها أيضاً وكيل الأمين العام للشؤون القانونية. وشملت المداولات التدابير الرامية إلى التعجيل بالإجراءات

- الترجمة الشفوية لإجراءات المحاكمات بثلاث لغات، وهي الكينيا رواندية والفرنسية والانكليزية، علاوة على الفروق الثقافية واللغوية والخصائص الفريدة المقترنة بفهم الأسئلة بالكينيا رواندية، مما يتسبب في إطالة زمن إجراءات المحاكمة بمقدار ثلاثة أمثال المحاكمة التي تجري بلغة واحدة؛
- الظروف غير المتوقعة مثل التأخيرات في مثول الشهود، وفي بعض الحالات، عدم مثول الشهود القادمين من رواندا؛
- الحجم الكبير من وثائق المحاكمة والتأخيرات في ترجمة هذه الوثائق والكشف عنها؛
- نقص الاستعداد من جانب الادعاء؛
- الوقت الإضافي المطلوب من محامي الدفاع لإعداد مرافعات الدفاع والتحقيق فيها، وشواغلهم المختلفة فيما يتعلق بدفع الأتعاب، والإذن بالسفر ودفعات السداد، واستيعاب جداولهم الخاصة.

### طلب إنشاء مجمع للقضاة المخصصين

- ١٨ - يتعين الإشارة إلى أن فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ توقع في تقريره<sup>(١)</sup> نشوء عبء ثقيل للعمل المتراكم للمحاكمة ووجه الانتباه إلى الحاجة إلى رصد الاعتماد اللازم للاضطلاع بالعمل المتراكم. وكما أشير أعلاه، ينتظر ٢٩ محتجزاً حالياً المحاكمة في مرفق الاحتجاز التابع للمحاكمة؛ وانتظر البعض منهم بدء محاكمتهم لفترة تصل إلى ثلاث سنوات. وبغية البدء في إجراء محاكمات لبعض هؤلاء المحتجزين، تقدم الرئيس في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ باقتراح<sup>(٢)</sup> إلى الأمين العام لإنشاء مجمع للقضاة المخصصين للمحاكمة، وشببه بالحل المتخذ للمحاكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويرمي الاقتراح إلى زيادة النشاط

بطريقة أسرع عن طريق إحالتها إلى قضاة مفردين بدلاً من دائرة كاملة؛ وبالنظر في الالتماسات بحافظة المستندات مع إصدار قرارات كتابية في المراحل السابقة للمحاكمات بالنسبة للقضايا، بدلاً من عقد جلسات استماع للمحاكمة؛ وبإصدار قرارات شفوية بشأن الالتماسات المقدمة خلال المحاكمة وبالتالي الحد من مقاطعة الاستماع إلى الشهادة. وبينما جرت الممارسة على أن تبت الدوائر في المسائل القضائية الهامة بقرار كتابي، وحيث لا تسمح المتطلبات بهذا الالتزام بالوقت والموارد، لجأ القضاة إلى القرارات الشفوية، التي تعزز توفير القضائي بينما تخدم مصالح العدالة.

### الجلسات العامة

- ١٦ - عُقدت جلسة عامة للقضاة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، جرى خلالها استعراض مدى تقدم المحاكمات وتلقي برنامج المدعية العامة المقبل للتحقيقات. وسيجري ترحيل جميع المسائل التي نوقشت إلى استراتيجية الاستكمال التي وضعت للمحاكمة. ومن المقرر عقد جلسة عامة ثانية في ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأدرج في جدول الأعمال عدد من المقترحات بإدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وبوضع قواعد جديدة للنظر فيها. واشتملت على مقترحات تتعلق بالمحاكمة العادلة، والتعجيل بالمحاكمات والاستئناف، وتيسير الادعاء في الولايات القضائية الوطنية.

### طول مدة المحاكمات

- ١٧ - بالرغم من جهود القضاة وجميع أقسام الدعم، تستمر المحاكمات لمدة طويلة وعادة ما تتحدى أفضل الخطط الموضوعية للأسباب التالية:
- الإجراءات القضائية على الصعيد الدولي أكثر تعقيداً بكثير من الإجراءات على الصعيد الوطني؛
  - المسائل التي تنور خلال المحاكمة معقدة من الناحية القانونية والوقائية؛

٢٢ - وقدمت المدعية العامة برنامجاً للتحقيقات المقبلة تُقح بشكل جذري فأصبح من الممكن اليوم التنبؤ بواقعية أكثر بموعدها استكمال ولاية المحكمة. فاستناداً إلى المعلومات التي قدمتها المدعية العامة مؤخراً، ستمكّن المحكمة من استكمال ولايتها بحلول عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مع أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

(أ) تضطلع الدوائر الابتدائية الثلاث بمحاكمات لتسع قضايا تضم ٢٢ متهماً. وتعمل الدوائر بطاقتها القصوى وليس بإمكانها الشروع في أي محاكمات جديدة في الفترة الحالية للولاية؛

(ب) ينتظر تسعة وعشرون متهماً في ٢١ قضية بدء محاكمتهم. والمدعية العامة مستعدة للشروع في النظر في سبع قضايا تضم ثلاثة عشر متهماً. بيد أن الدوائر الابتدائية، كما سبق الذكر، ليس لديها وقت متاح لذلك في الوقت الحاضر، ولن يكون لديها مثل هذا الوقت لمدة سنة أخرى؛

(ج) أشارت المدعية العامة إلى أن لديها ١٠ تحقيقات جارية وأنها تعزم التحقيق في ١٤ قضية جديدة أخرى. وتتوقع استكمال التحقيقات المتعلقة بهذه القضايا البالغ عددها ٢٤ قضية بحلول عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٢٣ - في ضوء ما سبق، يمكن وضع برنامج نهائي يفضي إلى استكمال عمل المحكمة على النحو التالي:

- يُتاح مجمع من ١٨ قاضياً مخصصاً مع ما يلزم من موارد الدعم؛

- تُقسّم كل دائرة ابتدائية من الدوائر الثلاث إلى أقسام. كل قسم يتضمن، قدر الإمكان، قاضياً دائماً وقاضيين مخصصين؛

- يمكن، بمعدل ثلاث قضايا إلى أربع قضايا لكل قسم في دائرة ابتدائية، وبالوتيرة الحالية للمحاكمات واستكمال الأقسام التسعة للدوائر الابتدائية كلها ووجود ٢٧ قاضياً، استكمال القضايا العالقة البالغ عددها ٢١ قضية والقضايا الجديدة المتوقعة البالغ عددها ٢٤ بحلول عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

القضائي للمحكمة ويقترح إدخال تعديل على النظام الأساسي للمحكمة لإتاحة الفرصة للقضاة المخصصين للعمل في المحكمة وأن يشكّلوا جزءاً من الدوائر الابتدائية القائمة. ولا يزال القرار المتعلق بالاقترح معلقاً.

١٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، التقى نائب الرئيس بمختلف الممثلين في نيويورك لكي يشرح لهم الحاجة إلى قضاة مخصصين. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أيد الرئيس الاقتراح أمام مجلس الأمن وتناول مختلف الشواغل التي أثارها أعضاء المجلس<sup>(٣)</sup> وقدم الرئيس برنامجاً للمحاكمات يشتمل على الاستخدام الفوري لستة قضاة مخصصين. وارتئي تشكيل ستة أقسام فرعية للدائرتين الابتدائيتين الأولى والثالثة، للبدء في محاكمات لـ ١٧ فرداً من الذين ينتظرون المحاكمة. ولسوء الحظ، أدى عدم وجود قرار بشأن الاقتراح الخاص بالقضاة المخصصين إلى تثبيط خطة المحكمة لاستكمال أكبر عدد ممكن من المحاكمات خلال فترة الولاية الحالية.

٢٠ - من الواجب احترام مبدأ المساواة بين كلتا المحكمتين في الموارد والمعاملة. فللمتهمين الحق في محاكمة سريعة. ويشكل طول فترة الاحتجاز قبل المحاكمة حالياً مصدر قلق خطير ولا يبشر بما هو في مصلحة العدالة. ثم إن مسألة موثوقية الشهادة بعد مرور سنين عديدة على وقوع الحادث المزعوم مسألة وجيهة ينبغي النظر فيها أيضاً. ففي ظروف مماثلة، رصد مجلس الأمن اعتماداً لإنشاء مجمع للقضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مما نتج عنه ازدياد في عدد المحاكمات الجارية في تلك المحكمة.

### استكمال ولاية المحكمة

٢١ - يُعد الاقتراح المتعلق بالقضاة المخصصين الحل الأنسب الوحيد لاستكمال ولاية المحكمة في الوقت المحدد. ويجب التشديد على أن هذا الاقتراح جاء بدافع معالجة الحجم الحالي للقضايا المتراكمة في المحكمة.

- دائرة الاستئناف: القاضي كلود جوردا (فرنسا)،  
رئيساً، والقاضي محمد شهاب الدين (غيانا)، والقاضي  
فاوستو بوكار (إيطاليا)، والقاضي محمد غوني  
(تركيا)، والقاضي أسوكا دي زويسا غوناواردانا  
(سري لانكا)، والقاضي ديفيد هانت (أستراليا)  
والقاضي ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية).

## ألف - الأنشطة القضائية للدوائر

### الدائرة الابتدائية الأولى

٢٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت الدائرة  
الابتدائية الأولى إجراءات في ١٣ قضية، تضم ١٩ متهماً.  
وأجريت ثلاث محاكمات على أساس متعدد المسارات.  
وعقدت المحكمة جلسات لمدة ٦٠ يوماً للنظر في قضية  
وسائط الإعلام، ولمدة ٥٩ يوماً في قضية نتاكيرو تيماننا ولمدة  
٦ أيام في قضية نييتيغيككا. وقد صدقت الدائرة الأولى على  
خمس لوائح اتهام جديدة، وأصدرت ستة أوامر بإلقاء القبض  
وعقدت جلسات للمثول الأولي لسبعة متهمين.

المدعية العامة ضد جان بوسكو باراياغويزا  
(ICTR-97-19-T)، وفرديناند ناهيماننا (ICTR-96-  
II-T) وحسن نغيزي (ICTR-97-27-T) المشار إليها  
باسم قضية "وسائط الإعلام"

٢٩ - بدأت المحاكمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر  
٢٠٠٠. (٥) وانتدب القاضي غوناواردانا للعمل في دائرة  
الاستئناف في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وتُتخذ حالياً  
الإجراءات اللازمة لاستيعاب التزاماته في مجال الاستئناف  
عند جدولة إجراءات المحاكمة لهذه القضية. أما جان بوسكو  
باراياغويزا فقد استمر في التغيب عن إجراءات المحاكمة، غير  
أن الدائرة الابتدائية كفلت تمثيلاً بمحام تعينه المحكمة. وخلال  
الفترة قيد الاستعراض، استمرت المحاكمة على مراحل من  
٢٠ آب/أغسطس إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

## الجزء الثاني

٢٤ - يستعرض هذا التقرير الأنشطة الرئيسية للدوائر،  
ومكتب المدعية العامة، وقلم المحكمة والإدارة بالإضافة إلى  
تعاون الدول ومختلف المؤسسات.

### مكتب الرئيس

٢٥ - رئيس المحكمة هو القاضي نافانيثيم بيلاي (جنوب  
أفريقيا) ونائب الرئيس هو القاضي إريك موس (النرويج).

### الدوائر

٢٦ - تتألف الدوائر من ١٦ قاضياً مستقلاً، في كل دائرة  
من الدوائر الابتدائية الثلاث ٣ قضاة، ويعمل ٧ قضاة في  
دائرة الاستئناف. (٤) وتتألف دائرة الاستئناف من خمسة من  
أعضائها عندما تجتمع من أجل النظر في استئناف  
أو استعراض. وتنتهي مدة ولاية ١١ قاضياً في  
٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٧ - وفيما يلي تشكيل الدوائر:

- الدائرة الابتدائية الأولى: القاضي نافانيثيم بيلاي  
(جنوب أفريقيا)، رئيساً، والقاضي إريك موس  
(النرويج) والقاضي أندريسيا فاز (السنغال)؛

- الدائرة الابتدائية الثانية: القاضي وليام حسين  
سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيساً، والقاضي  
وينستون تشيرشيل ماتانزيمبا ماکوتو (ليسوتو)،  
والقاضي أرليت راماروسون (مدغشقر)؛

- الدائرة الابتدائية الثالثة: القاضي لويد جورج ويليامز  
Q.C. (سانت كيتس ونيفس)، رئيساً، والقاضي  
بافيل دولينتش (سلوفينيا) والقاضي ياكوف  
أركاديفيتش أوستروفسكي (الاتحاد الروسي)؛

المتوقع أن يستمر إدلاء X بشهادته ثلاثة أسابيع، غير أن العملية تمت في ستة أيام.

المدعية العامة ضد إيليزافان نتاكيزو وتيماننا وحيرار نتاكيزو وتيماننا (ICTR-96-10-T و ICTR-96-17-T)

٣٢ - في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأت هذه المحاكمة التي جرت على مسار مزدوج مع قضية "وسائط الإعلام"<sup>(٦)</sup> واختتم الادعاء مرافعته في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بعد ٢٧ يوما من المحاكمة استمع خلالها إلى ١٩ شاهداً. وكان من المقرر مواصلة المحاكمة بالاستماع إلى مرافعة الدفاع يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. غير أنه بسبب المرض الخطير المفاجئ الذي ألم بمحامي حيرار نتاكيزو وتيماننا، مما أدى إلى الاستعاضة عنه بمحام آخر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لم يكن في الإمكان الشروع في الاستماع إلى أدلة النفي حتى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وانتهت المرحلة الأولى من الاستماع إلى مرافعة الدفاع في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ واستمرت المرحلة الثانية من ١٠ نيسان/أبريل إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وإجمالاً، استمع إلى ٢٤ شاهد نفي، بمن فيهم المتهمان، على مدى ٣٠ يوماً من المحاكمة. وقُبل ما مجموعه ١٤٩ من مستندات الادعاء والدفاع. وكان من المقرر أن يقدم الطرفان مرافعاتهما الختامية يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٣٣ - وأصدرت الدائرة الابتدائية خمسة قرارات كتابية وسبعة قرارات شفوية بشأن الالتماسات. ويعزى الانخفاض النسبي في عدد الالتماسات جزئياً إلى المؤتمرات غير الرسمية الأسبوعية التي كانت تُحل فيها المسائل التي تشكل مصدر قلق للأطراف. وتحسنت الفعالية أيضاً بتجريب الترجمة الشفوية المتزامنة بين اللغة الكينيارواندية واللغتين الرسميتين للمحكمة.

ومن ١٨ شباط/فبراير إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، ومن ١٣ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ وستواصل المحكمة إجراءاتها في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأدلى بالشهادة فعلاً أمام الدائرة خمسة وأربعون شاهد إثبات منهم ٤٠ شاهد عيان، ومحققان وثلاثة خبراء. وهذه محاكمة مطولة تشمل آلاف الصفحات من الوثائق، والكتب، والصحف، والأشرطة الصوتية وأشرطة الفيديو، ومضبطة المحاكمة المكونة من ٢٩ ٩٠٠ صفحة بالفرنسية و ٢٦ ٥٠٠ صفحة بالانكليزية.

٣٠ - وبهدف الإسراع في الإجراءات، عقدت الدائرة الابتدائية جلسات محاكمة أيام الجمعة وبالتالي عقدت جلسات لمدة سبعة أيام إضافية. وغالباً ما تخصص أيام الجمعة للقضاة من أجل النظر في الالتماسات والمشاركة في المداولات. وعلاوة على ذلك، أصدرت المحكمة ١٠ قرارات كتابية بشأن حافظة المستندات بدلاً من عقد جلسات استماع بشأن هذه الالتماسات. ونتج عن ذلك توفير لوقت المحكمة، وانخفاض في تكاليف المحامين وحال ذلك دون انقطاع المحاكمة. وأصدرت المحكمة أيضاً ١٩ قراراً شفويًا بشأن الالتماسات. ولم يتمكن أحد الشهود أشير إليه بحرف "X" من السفر إلى أروشا للإدلاء بشهادته لأسباب أمنية وأخذت شهادته بواسطة الفيديو من لاهاي. وقد شكلت هذه المحاولة الأولى لتلقي الشهادة بواسطة الفيديو عبر الساتل تحديات تقنية كبيرة. غير أن العملية تمت بنجاح، بفضل معدات قدمها مقر الأمم المتحدة والعمل الجماعي الملحوظ الذي قام به التقنيون والمترجمون الشفويون، والخدمات التي قدمتها كلتا المحكمتين في مجال إدارة المحاكم.

٣١ - ومارست الدائرة الابتدائية مراقبة قضائية على الإجراءات من خلال اختصار عدد الشهود وتحديد مدد زمنية لاستجواب الشهود، وأصدرت توجيهات وأوامر جدولة بشأن تقديم الأدلة. وعلى سبيل المثال، كان من

المرحلة السابقة للمحاكمة. وصدر تسعة وخمسون قرارا شفويا في ثلاث محاكمات تجري حاليا.

المدعية العامة ضد جوفينال كاجيليجيلي (-ICTR-98-44-T)، المشار إليها باسم قضية "كاجيليجيلي"

٣٧ - عقب وفاة القاضي لايتي كاما رئيس الدائرة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠١ ونذب القاضي محمد غوني إلى دائرة الاستئناف، أعاد الرئيس تشكيل الدائرة الابتدائية لكي تضم قاضيين انتخبا مؤخرا هما وينستون ت. م. ماكوتو وآرليت راماروسون. بدأت محاكمة جوفينال كاجيليجيلي مجددا في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠١. وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، أُحرقت هذه المحاكمة على مرحلتين، من ٤ إلى ٢٥ تموز/يوليه ومن ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتقرر عقد المرحلة الثالثة للمحاكمة في الفترة من ٣ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢. ومع ذلك لم تجر هذه المرحلة كما كان مقررا بسبب عدم وجود شاهدين وأيضا بسبب عدم قدرة الادعاء على إجراء التحقيقات المتصلة بدفاع حصر النفس واستدعاء شهود النفي، وذلك بسبب ثوران بركان في غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمتاخمة لحدود مقاطعة غيسيني في رواندا. وبناء على ذلك، اختتم الادعاء مرافعته في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بعد إلقاء ١٥ شاهدا بشهادتهم، وأشار إلى نيته في استدعاء شهود النفي بعد اختتام مرافعة الدفاع. وسيبدأ الدفاع في مرافعته في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ومن المقرر النظر في قضيتي كاموهاندا وبوتاري في الفترة الواقعة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٣٨ - وخلال نظر القضية، أصدرت الدائرة ٢٤ قرارا شفويا بشأن مسائل مثل تأجيل بدء المحاكمة، وتقديم إخطار بشأن دفاع حصر النفس، والاعتراضات على الشهادة المتعلقة بالأفعال المزعومة التي يسبق تاريخها عام ١٩٩٤،

المدعية العامة ضد إليزير نيبينغيكوا (ICTR-96-14-T)

٣٤ - أشرفت على إعداد هذه القضية للمحاكمة الدائرة الابتدائية الثانية. وبعد ذلك أسند رئيس المحكمة هذه القضية إلى الدائرة الابتدائية الأولى<sup>(٧)</sup>. بدأت المحاكمة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وكان ينبغي أن تستمر حتى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وكان من المقرر الاستماع إلى شهادة ستة عشر شاهدا إثبات خلال هذه الفترة؛ غير أنه لم يمثل أمام الدائرة إلا شاهدان منهم. وأبلغت الدائرة أن قسم دعم الشهود المحني عليهم واجه صعوبات في جلب بقية الشهود من رواندا. وموجب قرار أصدرته المحكمة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أجلت الدائرة الابتدائية موعد المحاكمة إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وفتت انتباه رواندا إلى التزاماتها بالتعاون مع المحكمة.

#### الإجراءات السابقة للمحاكمة

٣٥ - بصرف النظر عن المحاكمات الجارية، اضطلعت الدائرة الابتدائية الأولى بإعداد سبعة قضايا أُحيلت إليها قبل بدء المحاكمة. وصدق القضاة أيضا على لوائح الاتهام، وأصدروا أوامر بإلقاء القبض، وأصدروا أوامر أخرى ذات صلة، وعقدوا جلسات المثول الأولى للمتهمين أمام المحكمة.

#### الدائرة الابتدائية الثانية

٣٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، نظرت الدائرة الابتدائية الثانية في ثماني قضايا، تضم عشرين متهما، تم احتجاز ١٧ منهم في مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة ولا يزال ٣ متهمين مطلقي السراح. وعقدت الدائرة جلسات استماع في ثلاث محاكمات لا تزال جارية، وتضم ثمانية متهمين. وأصدرت الدائرة ٥٣ قرارا كتابيا، أصدر ٢٥ منها في قضية بوتاري، و ٨ في قضية كاجيليجيلي، و ٤ في قضية كاموهاندا والقرارات المتبقية في القضايا الأخرى المعروضة على الدائرة الابتدائية، والتي لا تزال في

وبدأت المرحلة الرابعة من المحاكمة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ ومن المقرر أن تستمر حتى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ومن المقرر أن يدلي ١١ شاهدا بشهادتهم؛ غير أن أربعة شهود فقط مثلوا أمام المحكمة واستكملوا شهادتهم. وأبلغت الدائرة الابتدائية بأن قسم دعم الشهود والحني عليهم - شهود الإثبات فقط قد عانى من مصاعب في نقل الشهود المتبقين من رواندا. وبموجب قرار شفوي بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أجلت الدائرة الابتدائية المحاكمة ونوهت بالتزام رواندا، بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، بالتعاون مع المحكمة.

٤٢ - وتعتبر قضية بوتاري أكبر المحاكمات المشتركة التي أحرقتها المحكمة حتى الآن. ويثبت التجربة أن عرض الأدلة واستجواب الشهود في محاكمة مشتركة تستغرق وقتاً أطول مما تستغرقه في محاكمة متهم بمفرده. ولكل متهم من المتهمين الستة الذين وجه إليهم الاتهام بصورة مشتركة الحق في مناقشة واستجواب كل شاهد أدانها بأي تهمة وارده بلائحة الاتهام. وبناء على ذلك، فعند إدانة شاهد لمتهمين أو أكثر، فقد تكون مناقشة واستجواب ذلك الشاهد مطولة. ولصالح عملية التوفير القضائي، أصدرت المحكمة ٢١ قراراً شفويًا تتعلق بمسائل مثل طول مدة مناقشة واستجواب الشهود، والكشف عن أقوال الشهود، والكشف عن المستندات وفحصها، وإهانة المحكمة، وتأجيل الدعاوى، والتنازل عن حق المتهم في حضور المحاكمة.

#### الإجراءات السابقة للمحاكمة

٤٣ - فيما عدا المحاكمات الجارية، اضطلعت الدائرة الابتدائية الثانية بأعمال تحضيرية سابقة للمحاكمات في سبع قضايا أحيلت إليها. وصدّق القضاء على لوائح الاتهام، وأصدروا أوامر بإلقاء القبض، وأصدروا أوامر أخرى ذات صلة، وعقدوا جلسات المثول الأولي للمتهمين أمام المحكمة.

والكشف عن بيانات سابقة للشهود المحتجزين، والتنازل عن حق المتهم في حضور محاكمته، واستبعاد أدلة.

المدعية العامة ضد جان - دي - كاموهاندا (ICTR-99-54-T)، المشار إليها باسم قضية "كاماهوندا"

٣٩ - بدأت المحاكمة في قضية كاموهاندا مجدداً في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كنتيجة لوفاة القاضي كاما وأسباب مماثلة لتلك المتعلقة بقضية كاجيليجيلي. وجرت المحاكمة في الفترات من ٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومن ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ومن ٦ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢. واختتم الادعاء مرافعته عقب إدلاء ٢٨ شاهداً بشهادتهم. وكان من المقرر أن تستأنف المحاكمة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ لدورة تستمر أربعة أسابيع، عندما يبدأ الدفاع في مرافعته.

٤٠ - وأثناء سير المحاكمة، أصدرت الدائرة ١٤ قراراً شفويًا بشأن مسائل موضوعية وإجرائية. وشملت المسائل الموضوعية استدعاء الشهود وسلوك الأطراف الذي قد يصل إلى إهانة المحكمة.

المدعية العامة ضد جوزيف كانياباشي (ICTR-96-15-T)؛ وبولين نيراماسوهو كو وأرسين شالوم نتاهوبالي (ICTR-97-21-T)؛ وسيلفين نسايمانا وألفونس نيزيريمايو (ICTR-29-T)؛ وإيلي ندايامباجي (ICTR-96-8-T)؛ والمشار إليها باسم قضية "بوتاري"

٤١ - بدأت محاكمة هؤلاء المتهمين الستة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وجرت المراحل الثلاث الأولى للمحاكمة في الفترات من ١٢ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ومن ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ومن ٤ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

### الدائرة الابتدائية الثالثة

القضية. وصدر ستة وأربعون قرارا بشأن الالتماسات المقدمة من الدفاع و ٢١ قرارا بشأن الالتماسات المقدمة من الادعاء.

٤٧ - وفي محاولة لتوفير الوقت المخصص للتقاضي بالمحكمة ومواردها، استجابت الدائرة أيضا، جزئيا، لالتماس الدفاع من أجل الإخطار القضائي وافترض الوقائع، كما استجابت من قبل للادعاء. وكنتيجة لذلك، وفرت الدائرة قدرا كبيرا من الوقت والذي كان سيخصص لعرض الأدلة التي ترمي إلى إثبات الوقائع المعروفة للكافة أو الوقائع التي تم الفصل فيها بالفعل في أحكام سابقة.

٤٨ - وتوقعت الدائرة الاستماع إلى المرافعة الختامية بعد إغلاق باب المرافعة للدفاع، وتحتلي بنفسها بعد ذلك للمداولة بشأن الحكم. وأثار الدفاع مع ذلك الدفاع الخاص بحصر النفس دون الإخطار المسبق للادعاء بنيته الاعتماد على مثل هذا الدفاع. وتشترط القاعدة ٦٧ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تقديم إخطار بشأن حصر النفس، ولكنها لم تحول الدائرة استبعاد الأدلة تأييدا للدفاع معين عند عدم تقديم مثل هذا الإخطار المسبق. وسمحت الدائرة بعد ذلك للدفاع بتقديم الأدلة تأييدا لحصر النفس. ومع ذلك، اضطرت الدائرة إلى الاستجابة لالتماس الادعاء برفع الجلسة لاستدعاء شاهدي نفي. غير أن الدائرة، عند استجابتها لهذا الالتماس، أولت اهتماما خاصا بقصر شهادات الشهود على دفاع حصر النفس. وطلب الدفاع عندئذ استدعاء المزيد من الشهود باعتباره "جواب المدعى عليه الثاني" على شهود النفي المستدعين من الادعاء. وقد رفض هذا الطلب. واستمعت الدائرة إلى المرافعة الختامية للطرفين في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وهي تظطلع حاليا بعملية المداولة قبل إصدار الحكم.

٤٤ - بالنسبة للفترة قيد الاستعراض، أجرت الدائرة الابتدائية الثالثة ثلاث محاكمات وأصدرت ١٢٢ قرارا بشأن الالتماسات التمهيدية والالتماسات المقدمة أثناء المحاكمات، والطلبات الشفوية. وعلاوة على ذلك صدق القضاة على لوائح اتهام وعقدوا جلسات للمثول الأولي للمتهمين في ١٣ قضية أخرى. وتصرفت المحكمة بذلك في ١٣٥ التماسا ومساائل أخرى عرضت عليها. ويمثل هذا زيادة تبلغ ٣٠ في المائة في عدد المسائل التي تولت البت فيها، بالمقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وجرى التصرف في ٩١ التماسا، وهو عدد يمثل ٦٧ في المائة من الالتماسات المقدمة، بإصدار قرارات شفوية بدلا من القرارات الكتابية. وكما يتضح من الأرقام المشار إليها أعلاه، تواصلت الدائرة تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة والإنتاجية عن طريق التصرف في المسائل بإصدار قرارات شفوية.

المدعية العامة ضد لوران سيمانزا (ICTR-97-2-T) والمشار إليها باسم قضية "سيمانزا"<sup>(٨)</sup>

٤٥ - واحتتم الادعاء مرافعته في نيسان/أبريل ٢٠٠١ بأن استدعى ٢٤ شاهدا، منهم اثنين من الخبراء واثنين من المحققين، وعشرين شاهد عيان. وأدلى هؤلاء الشهود بشهادتهم على مدى ٢٩ يوم محاكمة. وبدأ الدفاع في مرافعته في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وأدلى سبعة وعشرون شاهدا، بمن فيهم المتهم، بشهادة نفي على مدى فترة ٤٤ يوما. واحتتم الدفاع مرافعته في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وبذلت الدائرة كل جهد ممكن للتعجيل بمرافعة الدفاع مع إيلاء الاهتمام الواجب لحقوق المتهم وتمكنت من خفض عدد شهود النفي من ٣٨ إلى ٢٧ شاهدا.

٤٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت الدائرة ٦٧ قرارا، تتألف من ١٣ قرارا كتابيا و ٥٤ قرارا شفويا في هذه

تنتهي أفرقة الدفاع الثلاثة من مرافعاتها في قضاياها قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

المدعية العامة ضد ثيونيسي باغوسورا، وغراسيان كابلجي، واليوزنتاباكوزي واناتول نسينغومغا (ICTR-98-41-T)، المشار إليها باسم قضية "العسكريين" (١٠).

٥٢ - بدأت المحاكمة في هذه القضية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وكما ورد ذكره في التقرير السنوي السابق (١١)، بذلت المحاكمة كل الجهود الممكنة لتمهيد الطريق لحسن سير هذه القضية الهامة والتي ترجع إلى فترة طويلة، بما في ذلك البت في التماسات عديدة ومعقدة، مقدمة من الأطراف، وخاصة من الدفاع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت الدائرة ١٥ قرارا، منها ٨ قرارات شفوية. وكانت ٨ قرارات متصلة بمسائل أثارتها الدفاع، و ٧ قرارات متصلة بمسائل مثارة من المدعية العامة.

٥٣ - وسجلت الدائرة أيضا أسباب التأخر في بدء هذه المحاكمة، وهي الالتماسات المقدمة من الدفاع، ودعاوى الاستئناف العارضة للطعن في قرارات الدائرة. وانشغلت الدائرة أيضا بمحاكمتين أخريين وقررت عدم بدء المحاكمة في قضية "العسكريين" بالتزامن مع المحاكمتين. ذلك أن البدء بمحاكمة ثالثة سيمثل عبئا غير معقول على الجدول الزمني للدائرة، دون ضمان تحقيق تقدم ملحوظ في أي من المحاكمات الثلاث. ومن أجل تكريس اهتمامها الكامل لهذه القضية، كان على الدائرة أن تنتظر إلى أن تفرغ من واحدة على الأقل من المحاكمتين الجاريتين، وهي قضية سيمانزا.

٥٤ - وكانت هناك عقبات أخرى في سبيل بدء المحاكمة، منها تقديم الدفاع لعدد وافر من الالتماسات المعقدة، بعضها في عشية بدء المحاكمة، ورفض المتهم المثول أمام المحكمة، وعدم الاستعداد لبدء المحاكمة من جانب الادعاء. وتمكنت

المدعية العامة ضد أندريه نتاغيرورا، وإيمانويل باغ مبيكي؛ وصموئيل إيمانيشيموي (ICTR-99-46-T)، المشار إليها باسم قضية "سيانغوغو" (٩).

٤٩ - اختتم الادعاء مرافعته في القضية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بعد استدعاء ٤٠ شاهدا، منهم خبير ومحققان على مدى ٧٣ يوم محاكمة. واستجابت المحكمة لعدة التماسات سمحت للادعاء بسحب ١٨ شاهدا من القائمة الأصلية لشهود المحاكمة مما أدى إلى اختصار الإجراءات.

٥٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت الدائرة ٣٧ قرارا بشأن هذه القضية منها ٨ قرارات خطية و ٢٩ قرارا شفويا. وكان ١٣ من هذه القرارات متصلا بطلبات مقدمة من المدعية العامة، و ٢٠ قرارا بشأن طلبات مقدمة من الدفاع، وقرار واحد بشأن التماس مقدم من منظمة غير حكومية تمثل المرأة، وطلبت الإذن بالمثول أمام الدائرة بوصفها صديقة للمحكمة، وثلاثة قرارات صدرت عن الدائرة، من تلقاء نفسها، سعيا إلى تيسير سير إجراءات المحاكمة ورعاية مصالح العدالة.

٥١ - وبدأ الدفاع مرافعته في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢. وأدلى ١٨ شاهدا بشهادتهم لصالح المتهم نتاغيرورا، على مدى ١٥ يوما من أيام المحاكمة، ومن حوافظ المستندات التمهيديّة المقدمة من محامي الدفاع الثلاثة، لاحظت الدائرة أن الدفاع يعتزم استدعاء ٤٦ شاهدا لصالح نتاغيرورا، و ٤٢ شاهدا لصالح باغ مبيكي، و ٢٦ شاهدا لصالح إيمانيشيموي. وبعد تقييم متأنٍ للشهادات المتوقعة من الشهود، وجهت الدائرة الدفاع إلى الحد من عدد الشهود. وأسقطت أسماء ٩ شهود من قائمة شهود نتاغيرورا، وسيجري إسقاط عدد إضافي من قائمة الشهود في القضية. وفي ضوء الوتيرة الحالية لمرافعة الدفاع، تتوقع الدائرة أن

الاستئناف إلى شهادة شاهدين جديدين من لاهاي، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وعقدت جلسات استماع بشأن الوقائع الموضوعية للاستئناف في أروشا، يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١. وفي الحكم الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أكدت دائرة الاستئناف الإدانة بالنسبة لجميع بنود الاتهام باستثناء بند واحد، وأكدت حكم السجن مدى الحياة الصادر عن الدائرة الابتدائية. وبدأت دائرة الاستئناف ساحة موسيما من الاعتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية، بعد أن وضعت في الاعتبار أن الدائرة الابتدائية كان من الممكن أن تتوصل إلى نتيجة مختلفة لو كانت الشهادة التي أدلى بها شاهدان أمام دائرة الاستئناف متاحة وقت المحاكمة، وأن السماح بالإدانة بسبب الاعتصاب قد يشكل إجهاضاً للعدالة.

جورج أندرسون روتاغاندا ضد المدعية العامة  
(ICTR-96-3-A)

٥٩ - قدم الدفاع إخطاراً بالاستئناف ضد الحكم والعقوبة في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وقدمت المدعية العامة طعناً في البنود المسقطه من الاعتبار في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وصدرت ستة أوامر عارضة. وحُدد موعد أولي للاستماع إلى الاستئناف، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠١، في أروشا، ولكن تم تغيير الموعد إلى ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بناءً على طلب محامي الدفاع.

إغناس باغليشوما ضد المدعية العامة (ICTR-95-1A-A)

٦٠ - استأنفت المدعية العامة تيرئة باغليشوما في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١. وصدرت ٨ قرارات وأمران بشأن الالتماسات المقدمة من الطرفين. وكان من المقرر الاستماع إلى الاستئناف في أروشا، يوم ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

الدائرة من فتح إجراءات المحاكمة الرسمية بالسماح للدعاء بتقديم بيانه الافتتاحي.

٥٥ - ومراعاة للحفاظ على حقوق الدفاع، بالنسبة للكشف عن وثائق معينة بالفرنسية، وهي لغة المتهم، أجلت الدائرة المحاكمة إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وحددت موعداً لمؤتمر تحديد المراكز في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وسيتم التأجيل الأطراف من إجراء مناقشات غير رسمية للتوصل إلى حل لجميع المسائل التي لم يُبت فيها والمتعلقة بالكشف وغير ذلك، نظراً لأن الدفاع لم يتلق ترجمة لبعض المواد التي تم الكشف عنها في موعد يكفي لتمكينه من التحضير للمحاكمة. وتلاحظ الدائرة الضرورة الملحة لزيادة الموظفين في قسم الخدمات اللغوية وخدمات المؤتمرات.

الإجراءات السابقة للمحاكمة

٥٦ - إلى جانب المحاكمات الجارية التي تشغل القضاة، فإنهم فصلوا في التماسات تمهيدية في محاكمات أخرى كلفت بها الدائرة. وصدرت أربعة قرارات بشأن التماسات تمهيدية، وتم التصديق على تسع لوائح اتهام وصدرت الأوامر المتصلة بها، وتمت إجراءات المثول الأولى في خمس قضايا.

باء - دائرة الاستئناف

٥٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض: أصدرت دائرة الاستئناف حكماً واحداً، و ١٦ قراراً بشأن استئنافات العارضة. وقدم استئنافان جديداً في قضيتي روتاغاندا وباغليشوما.

الاستئنافات على أساس الوقائع الموضوعية

الفريد موسيما ضد المدعية العامة (ICTR-96-13-A)

٥٨ - أصدرت دائرة الاستئناف توجيهات، وأوامر بتحديد مواعيد وطلبات الإجابات وقرارات بشأن الالتماسات المتصلة بتقديم المستأنف لبيانات الشهود، والاستماع إلى شهادة شفوية من الشهود. واستمعت دائرة

## الاستئنافات العارضة

جوزيف نزيرويرا ضد المدعية العامة (ICTR-98-44-A)

٦٤ - في القرار المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، رفضت دائرة الاستئناف، الاستئناف العارض المقدم من المستأنف والذي يطعن فيه في قرار الدائرة الابتدائية المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الذي رفضت فيه التماسه بسحب المحامي المعين له، ورأت أن القواعد لا تنص على حق الاستئناف العارض بالنسبة لمسائل انتداب المحامين. وذكرت دائرة الاستئناف أن على رئيس قلم المحكمة أن يتحقق من انقطاع الاتصال بين المستأنف ومحاميه وأن يتخذ إجراءات ملائمة بهذا الشأن.

لوران سيمانزا ضد المدعية العامة (ICTR-97-20-A)

٦٥ - طعن المستأنف في رفض الدائرة الابتدائية طلبه دعوة خبير للشهادة. وقدم المستأنف استئنافا كذلك لرفض الدائرة الابتدائية مراجعة قرارها. وقررت دائرة الاستئناف، في رفضها للطعن، عدم وجود الحق في مراجعة القرار السابق للدائرة الابتدائية، وأن الاستئناف لم يثر أي أسباب يمكن تقديم استئناف عارض على أساسها.

ثيونسني باغوسورا، وغراسيان كاييليجي، واليوز نتاباكوزي وأنتول نسينغيومفا ضد المدعية العامة (ICTR-98-41-A)

٦٦ - قدم المستأنفون الأربعة استئنافات عارضة للطعن في قرار الدائرة الابتدائية المعنون "رفض إعادة النظر في القرارات المتعلقة بتدابير الحماية وطلب إعلان بعدم الاختصاص". وعلى ذلك، رأت دائرة الاستئناف، في قرارها المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، أن المستأنفين لا حق لهم في الاستئناف عملا بالقاعدة ٧٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولكن يحق لهم الاعتراض على الاستئنافات العارضة في استئناف للطعن في الحكم النهائي.

جوفينال كاجيليجلي ضد المدعية العامة (ICTR-98-44-A)

٦١ - أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة قرارات وأمريين بشأن ولاية المحكمة، وتشكيل دائرة الاستئناف والقرارات الإجرائية للدائرة الابتدائية.

فرديناند ناهيماننا ضد المدعية العامة

(ICTR-96-11-A)

٦٢ - في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، رفضت دائرة الاستئناف طعنا مقديما في قرار الدائرة الابتدائية بشأن حماية الشهود، وقررت أنه لم يحدث تهريب للشهود من جانب المدعية العامة، بما يخالف القاعدة ٧٧ (ج).

جان بوسكو بارايوزا ضد المدعية العامة (ICTR-99-52-A)

٦٣ - في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قدم باراغويندا "استئنافا عارضا - استئناف للأمر المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، الصادر عن الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن طلب عاجل لإطلاق سراح السيد ج. ب. باراغوزا". وأصدرت دائرة الاستئناف قرارا في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، رفضت فيه الاستئناف ولاحظت أن المستأنف لم يتبع الإجراءات الملائمة لإجراء تعديل في القواعد أو لتقديم التماس بمقتضى القاعدة ٦٥، كما أشارت عليه الدائرة الابتدائية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المستأنف من دائرة الاستئناف إلقاء القبض على "مشّرع" المحكمة لغرض تحديد فترة الاحتجاز المعقولة رهن التحقيق، دون الاعتراض على القرار المطعون فيه فيما يتصل بمسألة الإفراج المؤقت. ورأت الدائرة أن المسائل التي أثارها المستأنف لا تخضع للاستئناف العارض. وعلى ذلك، رفضت دائرة الاستئناف الطلب ووجهت رئيس قلم المحكمة لوقف دفع رسوم المحامي، نظرا لعدم جدية الاستئناف وأنه يشكل إساءة استعمال للإجراءات القضائية.

القضايا الجديدة وصقلها، وإعداد القضايا للمحاكمة وإجراء المحاكمات. وبعد أن أعادت تنظيم عملية هيكلية التحقيقات التي أجريت على مدى السنتين المنصرمتين ورصدها، وجهت اهتمامها الآن إلى تحسين نوعية عرض مرافعات الادعاء في المحاكمات. وقد وضعت نظم جديدة لإدارة ملفات القضايا وعُين محامون متمرسون في مجال المرافعات للإشراف على التحقيقات وإجرائها.

٧١ - وسعت المدعية العامة إلى الحد مما تركته التغييرات الكبيرة في ملاك الموظفين التي أجريت خلال الفترة قيد الاستعراض من آثار على موظفي المكتب وأنشطته. وبذلت قصارى جهودها لاختيار نائب للمدعي العام، بالاشتراك مع عدد كبير من الأشخاص ذوي المناصب العليا. ولا تزال المدعية العامة تشعر بقلق بالغ نظرا للحاجة إلى تعيين مرشح يحظى بمؤهلات ممتازة لهذه الوظيفة الرئيسية.

٧٢ - ولا تزال المدعية العامة تؤكد على أهمية اطلاع شعب رواندا على أعمال المحكمة، وبوجه خاص ضحايا الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة. وتأمل المدعية العامة أن تعقد بعض جلسات المحكمة في رواندا حتى تأخذ العدالة مجراها في مكان يكون، قدر الإمكان، قرب من يعينهم الأمر. وهي تؤيد أن يضطلع ضحايا الجرائم والناجون منها بدور أكبر في الدعاوى المعروضة على المحكمة وتأمل أن يكون لدى المحكمة حرية أكبر في تعويض الناجين من الجرائم وضحاياها.

٧٣ - وقد عزز مكتب المدعية العامة أيضا تعاونه مع السلطات في بلدان أخرى، منها البلدان المجاورة لرواندا، في إجراء التحقيقات والمحاكمات بشأن الجرائم المرتكبة في رواندا. وتشير المدعية العامة إلى التعاون الرائع الذي أبدته دول عديدة في البحث عن المشتبه فيهم والقبض عليهم، ومن هذه الدول بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية.

## طلبات المراجعة

٦٧ - قدم طلب مراجعة في الاستئناف المقدم من باغليشيما المحال من دائرة الاستئناف إلى قاضي التحقيق لإعادة النظر في قرار قاضي التحقيق المؤرخين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

## الأنشطة التنظيمية لدائرة الاستئناف

٦٨ - عرض القاضي رئيس دائرة الاستئناف خطة إصلاحية على قضاة كلتا المحكمتين في اجتماعهم المعقود في دبلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه) وتوجز هذه الخطة العملية التي تكفل تحقيق تنظيم أفضل لدائرة الاستئناف في كلتا المحكمتين. وهناك من ثم مناقشات للتعاون بين المحكمة والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل إعادة تشكيل وحدة الاستئناف. وقد زيد عدد قضاة دائرة الاستئناف في كلتا المحكمتين، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، من ٥ إلى ٧ مع انتداب القاضيين محمد غوني وآسوكا دي زويسا غواردانا من طرف المحكمة، اللذين توليا منصبيهما في لاهاي في حزيران/يونيه ٢٠٠١ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على التوالي.

٦٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠١ أصدر القاضي رئيس دائرة الاستئناف، بالتشاور مع رئيس المحكمة، توجيهات تتعلق بالممارسات وتهدف إلى تبسيط إجراءات الدفع الخطية. وقد كان من شأن تنظيم حجم المرافعات المعروضة على دائرة الاستئناف وشكلها، عملا بالقاعدة ١٠٧ مكررا، أن أدت بعد ذلك إلى خفض عدد الاستئنافات العارضة المرفوعة خلال الفترة الحالية.

## ثانيا - مكتب المدعية العامة

٧٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المدعية العامة، كارلا ديل بوني، تنفيذ استراتيجيتها للتحقيق في

الشمالية والآخر يغطي أفريقيا. وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، وضع فريق التعقب تحت الإشراف المباشر للمدعية العامة ورئيس التحقيقات. وقد نشرت على نطاق واسع وعن طريق الإنترنت إعلانات عديدة عن المشتبه فيهم المطلوبين للقبض عليهم. وأنشئ نظام حاسوبي لإدارة المسائل المتعلقة بمصادر المعلومات والمبلغين وتقييمها. وقد تمت مضاعفة الوقت الذي يتعين أن يقضيه الفريق في الميدان وذلك بفضل إنشاء نظام لتخطيط البعثات الجديدة. وإلى جانب ذلك، أنشئ نظام صارم لمراقبة الميزانية.

٧٧ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، قبض على ١١ متهما وهم: سيمون بيكندي، وهو مؤلف وموسيقي، وقد أُلقي القبض عليه في هولندا؛ وإيمانويل ندينداباهيزي، وهو وزير مالية سابق في رواندا، وأُلقي القبض عليه في بلجيكا؛ وإيمانويل روكوندو، وهو قسيس عسكري، وأُلقي القبض عليه في سويسرا؛ وبروتيس زيجيرانيرازو، وهو رجل أعمال ومحافظ سابق في روهينجيري، وأُلقي القبض عليه في بلجيكا؛ وفرانسوا كاريرا، وهو محافظ سابق لكينغالي، وأُلقي القبض عليه في كينيا؛ والكولونيل ألويس سينبا، أُلقي القبض عليه في السنغال؛ وبول بيزينجيمانا، وهو عمدة سابق في جيكورو، وأُلقي القبض عليه في مالي؛ وجوزيف مزابيريندا، مراقب الشباب في بلدة نغوما، وأُلقي القبض عليه في بلجيكا؛ والأب أتاناز سيرومبا، وقد تم نقله من إيطاليا؛ وفنسنت روتاغانيرا، وهو عضو مجلس بلدي في موبوكا، وقد أُلقي القبض عليه في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ والقس هورميسداس نسينغيمانا، وهو مدير سابق لمدرسة نيانزا الثانوية، وقد أُلقي القبض عليه في الكاميرون.

٧٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت شعبة المرافعات ١٤ لائحة اتهام جديدة للتصديق عليها، وقد تم التصديق عليها جميعا. ثم صدرت بعد ذلك أوامر بإلقاء

وهناك مفاوضات تجري حاليا مع السلطات البلجيكية لفتح فرع لمكتب المدعية العامة في بروكسل. وقد بدأ العمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في برنامج أمريكي لدفع جوائز لمن يقدم معلومات تؤدي إلى تحديد أماكن ذوي المناصب الرفيعة من المشتبه فيهم المزعومين وإلقاء القبض عليهم.

### التحقيقات

٧٤ - قامت المدعية العامة باستعراض أنشطة التحقيقات المتوقعة بالنسبة للسنتين المقبلتين، وذلك بهدف الوفاء بولاية المحكمة. ووفقا لهذه التوقعات، سيكون هناك ١٤ متهما جديدا، كحد أقصى. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤، سيتعين أن تكون شعبة التحقيقات قد أنجزت مهمتها وستعرض على الدوائر الابتدائية جميع لوائح الاتهام التي يفضل مكتب المدعية العامة تقديمها أولا. وهناك عاملان سيؤثران على العدد الفعلي للمحاكمات الجديدة وهما معدل عدد المقبوض عليهم وعملية ضم المتهمين في دعوى واحدة.

٧٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض، اتسع نطاق أنشطة أفرقة التحقيقات لتشمل دولا في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وغرب ووسط أفريقيا فضلا عن دول في شرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية. وقد تم استجواب ما يربو على ٨٠٠ من الشهود المحتملين وتم الحصول على أقوال ٦٢٥ شاهدا. وتركز المدعية العامة اهتماما خاصا على التحقيقات المتصلة بمجالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي. وقد أضيف الطابع اللامركزي على الفريق المسؤول عن الاعتداءات الجنسية، إلا أن هناك نواة مركزية من المحققين لا تزال تعمل على تنسيق العمليات والإشراف عليها في هذا الميدان الحساس والمعقد إلى حد بعيد.

٧٦ - ويضطلع فريق خاص بمسؤولية تعقب المتهمين الذين لا يزالون مطلقي السراح. وقد قُسم فريق التعقب إلى فريقين فرعيين على أساس جغرافي. أحدهما يغطي أوروبا وأمريكا

الدبلوماسية وتنظيم جلسات إحاطة لهم. وتبذل حاليا جهود خاصة لإعطاء صورة دقيقة في وسائط الإعلام عن أعمال المحكمة. إلى جانب ذلك، بدأ مسجل المحكمة مبادرة تهدف إلى إقامة وتعزيز التعاون المؤسسي بين المحكمة والبلدان الأفريقية. وقام مسجل المحكمة، ضمن هذه المبادرة ببعثة إلى أديس أبابا، بإثيوبيا، وتحدث في أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى سفراء البلدان الأفريقية المعتمدين لدى منظمة الوحدة الأفريقية.

٨٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، اقترحت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنشئ المحكمة مكتب اتصال في كينشاسا. وقد رأت سلطات البلد أن من شأن هذا المكتب أن ييسر التحقيقات التي تجريها المحكمة بشأن الأشخاص المشتبه فيهم والمتهمين الذين يعتقد أنهم موجودون في أراضيها. وقد رحب المسجل بهذا الاقتراح وسوف تعقد مناقشات مع سلطات البلد ل يتم بصورة مبدئية استكشاف الظروف الملائمة لتنفيذ هذا الاقتراح.

٨٤ - وقد ظلت المحكمة تستقبل عددا كبيرا من الزائرين من الوفود والأفراد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية الأخرى. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بلغ عدد الذين زاروا المحكمة ٧١ وفدا بلغ مجموع أفرادها ٩١٥ شخصا، وهو ما يبين بوضوح أن ثمة اهتماما متعاظما بأعمال المحكمة.

٨٥ - وقد كانت خبرة المحكمة وإنجازاتها بمثابة نموذج مفيد بالنسبة للمحكمة الخاصة لسيراليون. وفي هذا السياق، شاركت المحكمة بنشاط في البعثة التخطيطية التي أنشأها الأمين العام لتسهيل الإنشاء الفعلي للمحكمة الخاصة. ونظرا لأن معظم المسائل التنفيذية في إنشاء المحكمة الخاصة تأتي تحت مسؤوليات قلم المحكمة، فلا يزال قلم المحكمة يواصل تقديم المساعدة اللازمة لإنشاء المحكمة الخاصة. كذلك

القبض على المتهمين، أفضت في معظم الحالات إلى القبض السريع على المتهمين ونقلهم.

٧٩ - وأولت المدعية العامة أيضا اهتماما خاصا بتنظيم قاعدة بيانات للأدلة، وهي مسألة أساسية لإعداد القضايا وعرضها. وتم تحسين نظم تخزين بنود الأدلة وحفظها وفهرستها واسترجاعها وتركزت قاعدة بيانات الأدلة في أروشا، ووضعت في أماكن آمنة. وقد نفذ مشروع خاص بمساعدة وحدة الأدلة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للقيام بمراجعة كاملة لقاعدة بيانات الأدلة والمختلف إجراءات التشغيل الموحدة التي تنظم عملية تجهيز الوثائق وغيرها من بنود الأدلة واسترجاعها.

٨٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم مكتب المدعية العامة استئنافا ضد الحكم الصادر بالبراءة في قضية باجيليشيما. وتسعى المدعية العامة إلى الحصول على توضيح بشأن عدة مسائل قانونية، بما فيها المسؤولية القيادية عن الجرائم التي ارتكبتها مرؤوسو المتهم.

### ثالثا - قلم المحكمة

#### ألف - مكتب المسجل

٨١ - في شباط/فبراير ٢٠٠٢، قام مسجل المحكمة أداما دينغ، ببعثتين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، بغرض العمل من أجل القبض على مشتبه فيهم ومتهمين من ذوي المناصب الرفيعة الذين يعتقد أنهم لجأوا إلى هذين البلدين ثم تسليمهم. وقد تم التأكيد في المناقشات التي جرت مع رئيسي الدولتين وأثناء البعثة بوجه عام على أهمية العمل القضائي للمحكمة من أجل إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

٨٢ - وشارك مسجل المحكمة في عدة أنشطة تهدف إلى تحسين صورة المحكمة ودعم ما تظطلع به من أعمال. وشملت هذه الأنشطة عقد اجتماعات مع ممثلي البعثات

الرواندية. وقام بتنفيذ قرارى الدائرة الابتدائية الموجهين إلى الحكومة وعقد جلسات مع رئيس الدولة والسلطات الأخرى.

#### وحدة الصحافة والشؤون العامة

٨٨ - لا تزال المحكمة تولي اهتماما خاصا لتزويد الجمهور الرواندي بالمعلومات، لا سيما من خلال برنامج الاتصال الذي تتولى تنفيذه في رواندا. ويستقبل المركز الإعلامي التابع للمحكمة في كيغالي، وهو المركز المسمى "أوموسانزوغو بويونجسي" ("المساهمة في المصالحة" بالكينيارواندا)، ما يقرب من ١٠٠ زائر في اليوم منهم طلاب وصحفيون وموظفون مدنيون وقضاة ومحامون إلى جانب مواطنين عاديين من جميع مشارب الحياة. وفي عام ٢٠٠١، زار المركز ما يزيد على ٢١ ٠٠٠ شخص. وهناك خطة يجري تنفيذها حاليا لزيادة تأثير المحكمة في رواندا عن طريق بث برامج إذاعية عادية عن أعمال المحكمة. وفي غضون ذلك، تواصل المحكمة تقديم التسهيلات لتغطية أعمالها باستقدامها صحفيين روانديين إلى أروشا لتغطية إجراءاتها.

#### المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتقديم

##### المساعدة إلى المجني عليهم

٨٩ - عملا بمشورة مكتب الشؤون القانونية في نيويورك تم تبسيط برنامج دعم الشهود الذي تديره الوحدة المعنية بالمسائل الجنسانية وتقديم المساعدة إلى المجني عليهم وتنفذه منظمات غير حكومية تعمل في رواندا. وسوف يقدم البرنامج من الآن فصاعدا مساعدة قانونية ونفسية وطبية إلى الشهود الذين يدلون بأقوالهم أمام المحكمة.

٩٠ - وقدم الرئيس خلال الفترة المستعرضة اقتراحا إلى الأمين العام بشأن مسألة دفع تعويضات لضحايا الأحداث التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، الخاضعة لولاية

أتيحت خبرات المحكمة وتجاربها لعملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بناء على طلب عدد من الدول والمنظمات غير الحكومية التي تشارك بنشاط في إنشاء تلك المحكمة.

٨٦ - وحافظت المحكمة على كفاءة عملياتها المتعلقة بالاتصال بالشهود وسفرهم من مختلف البلدان. وقدم لعدد من الشهود وثائق سفر خاصة من البلدان المضيفة، وقد تم ترتيب ذلك بسهولة. غير أن المحكمة واجهت، خلال الفترة قيد الاستعراض، مشاكل بشأن قدوم الشهود من رواندا. فقد كان من شأن النداء الذي وجهه بعض مجموعات الناجين الروانديين من أجل عدم التعاون مع المحكمة أن دفعت عدد من الشهود إلى رفض الإدلاء بشهادتهم. وفي قضيتين أثرت فيهما هذه المشكلة، أمرت الدائرتين الابتدائيتين بشطب الشهود من قائمة الشهود واستمرت المحاكمة من دون أن يدلوا بأقوالهم.

٨٧ - وقد ظلت العلاقات بين المحكمة وحكومة رواندا إيجابية. غير أن قسم دعم الشهود والمجني عليهم - شهود الإثبات فقط واجه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ صعوبات شديدة حول سفر الشهود من رواندا بعد أن غيرت السلطات الرواندية، فيما يبدو، شروط إصدار وثائق السفر، ولم يتم إخطار المحكمة سلفا بهذه الشروط. فقد أصبح على الشهود أن يحصلوا على ثلاث شهادات إحصاء سبيل من ثلاثة مكاتب محلية مختلفة. وقد كانت هذه المكاتب في حالات كثيرة غير معروفة أو كان متعذرا الوصول إليها ولم يتسن للشهود الحصول على وثائق السفر. وواجهوا أيضا مخاطر من الكشف عن هوياتهم، وهو ما توفر المحكمة حماية بشأن ذلك، بموجب أوامر لحماية الشهود صادرة من المحاكم الابتدائية. وقد حال ذلك دون استقدام المحكمة لشهود من رواندا، وتوقفت محاكمتان تماما من جراء ذلك، الأمر الذي أدى إلى ضياع وقت ثمين وإهدار تكاليف دون طائل. وقد اتخذ المسجل خطوات فورية لاستعادة التعاون مع السلطات

رئيس الوزراء السابق في حكومة رواندا المؤقتة في عام ١٩٩٤، الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ وجان بول أكاييسو، رئيس بلدية تابا السابق، الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ وكليمينت كايشيمبا، الحاكم السابق لمنطقة كيوييه الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ ورجل الأعمال السابق عُبيد روزنداننا، الذي حُكم عليه بالسجن ٢٥ عاماً؛ وألفريد موسيما، المدير السابق لمصنع الشاي في كيوييه، الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ وعمر سيروشانجو، القائد السابق للمليشيا أنتراهاموي، الذي حُكم عليه بالسجن ١٥ عاماً. وقد نُقل هؤلاء السجناء إلى مالي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

#### قسم إدارة شؤون المحكمة

٩٤ - تسهل أفرقة الدعم العمل في الدوائر الابتدائية الثلاث معاً، مما يسهم في تحسين سرعة الإجراءات وفعاليتها. فمند آب/أغسطس ٢٠٠١، ما برح القسم ينشر صحيفة يومية تُسجّل الأنشطة القضائية للمحكمة، بقصد زيادة معرفة الجمهور بالمحاكمات الجارية في الدوائر الابتدائية وإبراز هذه المحاكمات وإضفاء قدر أكبر من الشفافية عليها، وتُنشر هذه الصحيفة في موقع المحكمة على الإنترنت كما تُرسل بالبريد الإلكتروني إلى الأفراد الذين يطلبونها في جميع أرجاء العالم.

٩٥ - ولقد شهد نظام TRIM الإلكتروني لحفظ الملفات تقدماً كبيراً مع ربط وحدة وصول الجمهور الجاهزة تماماً للعمل بالخط الإلكتروني المباشر في مطلع عام ٢٠٠٢. فأصبحت الآن جميع الملفات القضائية العامة متاحة للجمهور العادي بالاتصال الإلكتروني المباشر بموقع المحكمة على الشبكة العالمية ([www.ictj.org](http://www.ictj.org)) وتحميلها وحفظها. وهذا إنجاز كبير بالنظر إلى العقبات التي واجهها القسم في التغلب على المشاكل المتعلقة بالهياكل الأساسية والبرامج الحاسوبية.

المحكمة. والمحكمة توافق على مبدأ دفع تعويضات للضحايا، بيد أنها تعتقد أن المسؤولية عن تجهيز وتقييم مطالبات التعويض ينبغي ألا تقع على عاتقها، بل على عاتق وكالات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة. وقد نظر اقتراح الرئيس في مختلف الحلول البديلة بهذا الشأن.

٩١ - فالكثير من الضحايا يتطلعون إلى المحكمة من أجل التعويضات وغيرها من أشكال الإنصاف بغض النظر عن مقاضاة مرتكبي الجرائم المزعومين. وقد أوضحت المحكمة أنها لا تستطيع، بموجب أحكام نظامها الأساسي، أن تلي هذه التوقعات، وأنه يمكن للمجتمع الدولي بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص معالجة موضوع التعويضات على نحو أنسب. فعُقد في كيغالي في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ اجتماع ضمّ وكالات الأمم المتحدة وممثلي الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية بشأن هذا الموضوع، وذلك بناء على مبادرة من المُسجّل والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا. وقد قرر الممثلون في هذا الاجتماع تقديم تقييم أولي لاحتياجات الضحايا، لكي يقدمه المسجل إلى الأمين العام وعرضه على المانحين الدوليين.

#### دفع تعويضات للأشخاص الذين حاکمهم أو أدانتهم المحكمة على سبيل الخطأ

٩٢ - قدم الرئيس اقتراحاً إلى الأمين العام بتعديل نظام المحكمة الأساسي كي ينص على دفع التعويضات للأشخاص الذين حاکمهم المحكمة أو أدانتهم على سبيل الخطأ، مع طلب إحالة الاقتراح إلى مجلس الأمن للنظر فيه.

#### باء - شعبة الخدمات القضائية والقانونية

##### إنفاذ العقوبات

٩٣ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عيّن الرئيس مالي لأغراض إنفاذ العقوبات المتعلقة بستة سجناء مدانين. والسجناء هم جان كامباندا،

بالشهود، ورصد فترة ما بعد المحاكمة. كما تم توفير المعالجة الطبية للماتين وثلاثة وسبعين شاهدا في آروشا وكيغالي، بمن فيهم الشهود في قضايا سابقة الذين بقوا تحت رعاية الوحدة وحمايتهم.

### برنامج المساعدة القانونية

١٠١ - ما برح الإصلاح المنظم البعيد المدى لبرنامج المساعدة القانونية التابع للمحكمة من أولويات المسجل منذ تسلمه منصبه. فقد وضعت إجراءات داخلية لتعزيز عملية التمحيص المتعلقة بأفراد أفرقة الدفاع وذلك قبل تعيينهم كمحققين/مساعدين. وفي هذا الصدد، أُلغيت عقود ثلاثة محققين للدفاع أو أنها لم تجدد في الحالات التي كان لدى المسجل فيها أسباب معقولة للاعتقاد بأن المحققين للدفاع قد يكونون متورطين في أحداث عام ١٩٩٤ أو أنهم كانوا قيد التحقيق من جانب المدعي العام. كما أُوقِفَ محقق دفاع آخر عن العمل بانتظار إجراء مزيد من التحقيق في ماضيه.

١٠٢ - كما جرى التحقيق في مسألة تقاسم الأتعاب بين محامي الدفاع والمتهم وأُتخذت خطوات مبادرة وقائية تحول دون إساءة استعمال نظام المساعدة القانونية. وتشمل هذه التدابير نظام رصد صارم والحد من عدد وقيمة الهدايا التي يتلقاها المحتجزون، واقتراح بإدخال تعديل على مدونة قواعد السلوك يحظر صراحةً تقاسم الأتعاب. وعلاوة على ذلك، أنشئ فريق لتحسين برنامج المساعدة القانونية بغية ضمان استخدام الموارد بكفاءة وحماية نزاهة العملية القضائية لدى المحكمة. وفي إحدى القضايا، سحب المسجل كبير المحامين المنتدب لأحد المتهمين المحتاجين بعد أن اكتشَفَ أن محامي الدفاع هذا قد قدّم إلى المحكمة فواتير أتعاب مبالغ فيها. وعندما عرض محامي الدفاع هذه المسألة على الرئيس، أكد القرار الذي اتخذته المسجل.

وسيتم استكمال قاعدة البيانات أسبوعيا لجعل الوصول إلى الموقع على الشبكة في الوقت الفعلي بقدر الإمكان. كما ستضمن عددا كبيرا من نُسخ منقحة من مضابط الجلسات.

### قسم دعم الشهود واجني عليهم - شهود النفي

٩٦ - شهد القسم خلال الفترة المستعرضة، ازديادا في العمل نتيجة استمرار المحاكمات في الدوائر الابتدائية الثلاث في آن معاً. فقد كانت تدعو أفرقة الدفاع في المتوسط ٣٢ شاهداً في كل قضية في ثلاث محاكمات يقدم فيها محامو الدفاع مرافعاتهم. وقد قدّم هؤلاء الشهود من ثمانية بلدان.

٩٧ - وأكثرية شهود النفي ليس لديهم أوراق قانونية أو ليس لهم وضعاً قانونياً في البلدان التي يقيمون فيها، وكان أن التمس القسم المساعدة والتعاون من تلك البلدان بشأن إصدار وثائق سفر لهؤلاء الشهود.

٩٨ - والحاجة كبيرة إلى تعاون الدول بشأن نقل الشهود. فحتى الآن لم تبرم أي دولة اتفاقاً رسمياً مع المحكمة بشأن نقل الشهود. والقسم يشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة المقدمة من مكاتبها الإقليمية في نقل الشهود في بلدان أفريقية عديدة وحمايتهم.

### قسم دعم الشهود واجني عليهم - شهود الإثبات

٩٩ - أحضر القسم خلال الفترة المستعرضة ٩٥ شاهداً إلى آروشا، منهم ٨٩ شاهداً حضروا من رواندا و ٦ شهود من بلدان أخرى. وتم ترتيب ما مجموعه ٣٣ رحلة جوية بطائرة المحكمة من كيغالي لغرض نقل الشهود. كما استُخدمت سبع رحلات جوية تجارية إضافية لدواعي أمنية محددة.

١٠٠ - وأوفدت خمس وسبعون بعثة ميدانية إلى رواندا لأغراض الاتصال الأولي، والوثائق، واتخاذ تدابير الحماية، وإجراء تقييم للتهديدات، ومعالجة الدواعي الأمنية المتعلقة

معظم المدربين بتكاليف تدريبهم، ولو أن أربعة منهم مُوّلوا بمنحة مقدمة من معهد المجتمع المفتوح الذي تديره جامعة نوتردام في الولايات المتحدة، كما مُوّل اثنان آخرا بمنحة من مكتب وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة.

### جيم - شعبة الشؤون الإدارية

١٠٧ - ما برحت شعبة الشؤون الإدارية تبذل جهودها دون هوادة لتحسين سياسات المحكمة في الشؤون الإدارية وذلك وفقا للممارسات المتبعة في الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، يجري حاليا تنفيذ تقرير تقييم اضطلع به فريق استعراض الشؤون الإدارية الذي يضم كبار موظفي إدارة الشؤون الإدارية، بناء على طلب المسجل. كما التمسست إدارة المحكمة المساعدة من مجلس المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، وكذلك من المهنيين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وذلك للنظر في السياسات الإدارية. ويُتوقع أن يعود نقل ثلاثة من مراجعي الحسابات المقيمين من مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى المحكمة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على المحكمة بالنفع العميم في إدارة مواردها بشكل فعال.

١٠٨ - وبالإضافة إلى هذا، قامت إدارة المحكمة بتحليل شامل لموارد المساعدة العامة المؤقتة حيث أجرت تخفيضات هامة في عدد الوظائف الممولة تحت هذا البند من الميزانية. وقد نجم عن هذه العملية توفير كبير في التكاليف وتقديم للخدمات الضرورية بأكثر الطرق كفاءة.

١٠٩ - وأدى وصول معدات سمعية - بصرية ممتازة إلى تسهيل إنجاز عملية تجهيز قاعة المحكمة الثالثة. وقد قُدّم الكثير من الدعم والتعاون من شعبة الإدارة الميدانية والنقل والإمداد في إدارة عمليات حفظ السلام، والمحكمة الجنائية

١٠٣ - وأدرجت في ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ وظيفة محقق جديدة من أجل مسائل المساعدة القانونية. وهذه الإضافة الجديدة في الموارد البشرية ستزيد من كفاءة التحقيقات المتصلة بمسائل عوَز المتهمين وتقاسم الأتعاب.

### مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة

١٠٤ - اعتبارا من ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بلغ عدد المحتجزين في مرفق الاحتجاز ٥٢ شخصا، نُقل منهم ١١ شخصا إلى المحكمة خلال الفترة المستعرضة. وخلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، طرأت تحسينات هيكلية كبيرة وغيرها من التحسينات على المرفق.

### قسم المكتبة والمراجع القانونية

١٠٥ - أُصدر رسميا في يوم الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ قرص مدمج - ذاكرة فقط ثنائي اللغة عنوانه "الوثائق الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وسوابقها القضائية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠"، وهو من إنتاج المكتبة القانونية للمحكمة. وهذا هو أول قرص مدمج - ذاكرة فقط يتعلق بقضاء محكمة جنائية دولية وعملها. وقد قامت المحكمة بترويج هذا المنتج الهام ونشره بنشاط.

### قسم الخدمات القانونية العامة

١٠٦ - ما برح برنامج التدريب الداخلي التابع للمحكمة الذي ينسّقه القسم في تزايد؛ إذ اشترك في هذا البرنامج سبعون طالبا خلال الفترة المستعرضة. وقد وفد المدربون من إثيوبيا وأستراليا وأوغندا وترينيداد وتوباغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسويد وسويسرا وسيراليون وفنلندا وكينيا وملاوي والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تكفل

نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء لمواصلتها الاهتمام بالمحكمة بجميع أنشطتها وتقديم الدعم لها.

الحواشي

(١) انظر A/54/634 و S/2000/597، المرفق الأول.

(٢) A/55/2655-S/2001/764، المرفق.

(٣) انظر S/PV.4429.

(٤) المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، بصيغته المعدلة في المرفق الثاني من قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

(٥) تسيير إجراءات المحاكمة أمام الدائرة الابتدائية الأولى، المؤلفة من القاضي بيلاي (رئيساً)، والقاضيين موس وغوناواردانا.

(٦) تسيير إجراءات المحاكمة أمام الدائرة الابتدائية الأولى، المؤلفة من القاضي موس (رئيساً) والقاضيين بيلاي، وفاز.

(٧) تسيير إجراءات المحاكمة أمام الدائرة الابتدائية الأولى، المؤلفة من القاضي بيلاي (رئيساً) والقاضيين موس، وفاز.

(٨) تجري المحاكمة في هذه القضية أمام الدائرة الابتدائية الثالثة، وتضم القضاة استروفسكي (رئيساً)، ووليامز ودولنتش.

(٩) تجري المحاكمة في هذه القضية أمام الدائرة الابتدائية الثالثة، وتتألف من القضاة وليامز (رئيساً)، واوستروفسكي ودولنتشي.

(١٠) تجري المحاكمة في هذه القضية أمام الدائرة الابتدائية الثالثة، وتتألف من القضاة وليامز (رئيساً) ودولنس وفاز.

(١١) انظر A/56/351-S/2001/863.

الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي بإيطاليا، وذلك لتوفير مرفق لعقد المؤتمرات بالفيديو مكّن الدائرة الابتدائية الأولى من تلقي الشهادة من أحد الشهود المحميين في لاهاي. وتُبدل الجهود الآن لوضع ترتيب أكثر دواما وموثوقية لتسهيل خدمات عقد المؤتمرات بالفيديو في المستقبل بأقل قدر من التأخير.

١١٠ - وفي عام ٢٠٠١، نفذ قسم الخدمات العامة قاعدة بيانات مركزية متكاملة باستخدام نظام مراقبة الأصول الميدانية وذلك بقصد تحسين إدارته للأصول. وكان النقل الناجح لقاعدة بياناته القديمة إلى نظام مراقبة الأصول الميدانية، لتوفير شكل موحد لقاعدة بيانات المخزون في الأمم المتحدة إنجازا كبيرا. كما كان تنفيذ قسم مراقبة الأصول الميدانية تحسينا كبيرا في إدارة الأصول في المحكمة، مما وفر قدرا أكبر من المساءلة والشفافية.

### قسم خدمات اللغات والمؤتمرات

١١١ - أدخل قسم خدمات اللغات والمؤتمرات وخدمات الترجمة الشفوية الفورية باللغة الكينيارواندية في إحدى الدوائر الابتدائية الثلاث. وعلى ضوء هذا الابتكار وما لقيه من رد فعل إيجابي، وضعت الترتيبات للقيام بالتدريب داخليا بالنسبة لمتترجمي اللغة الكينيارواندية رواندا الشفويين وذلك بغية توفير هذه الخدمات للدائرتين الابتدائيتين الباقيتين. وقبل إدخال نظام الترجمة هذا، لم يكن في الإمكان ترجمة اللغة الكينيارواندية شفويا إلى الانكليزية والفرنسية إلا بشكل متتابع، مما كان يسبب تأخرا كبيرا في الإجراءات القضائية.

١١٢ - ما برح الرئيس والقضاة والمسجلّ يحددون المجالات لتحسين، وخاصة مجالات الكفاءة والتوفير القضائي، واتخاذ التدابير اللازمة إما لتدارك مشاكل ملموسة أو لزيادة كفاءة المحكمة. وإننا نشكر سعادة السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، على ما قدمه لنا من دعم ومساعدة، كما